



كلمة الوزير الأول ، السيد عبد العزيز جراد

بمناسبة

الافتتاح الرسمي لمنتدى الاستثمار الفلاحي والصناعات الغذائية
"الاستثمار، محرك للنمو الفلاحي والصناعات الغذائية"

المركز الدولي للمؤتمرات للجزائر CIC 12 أبريل 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسوله الكريم

السيدات والسادة أعضاء الحكومة ؛

السيدات والسادة المستشارون لدى السيد رئيس الجمهورية ؛

السيدات والسادة الفاعلين في عالم الفلاحة ؛

السيدات والسادة ممثلي الشركاء الإقتصاديين الإجتماعيين ؛

السيدات والسادة الحضور ؛

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام .

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته



يطيب لي أن أشرف، باسم السيد رئيس الجمهورية، على افتتاح هذا المنتدى حول الإستثمار في الفلاحة والصناعات الغذائية، الذي يعقد تحت عنوان "الاستثمار، محرك للنمو الفلاحي والصناعات الغذائية". إن هذا الحدث الهام الذي يأتي ليضاف إلى الجهود المبذولة في إطار تطوير وعصرنة فلاحتنا وتحقيق أمننا الغذائي، يندرج ضمن سلسلة اللقاءات الأساسية التي تحظى برعاية السيد رئيس الجمهورية، والتي أريد لها أن تكون محطات للمتابعة المستمرة من طرف الحكومة وكل مؤسسات الدولة وتقييم مدى تطبيق التوجيهات والإجراءات الرئاسية المتخذة في جميع القطاعات الإستراتيجية التي نعتمد عليها في مسار بناء صرح الجزائر الجديدة.

أيتها السيدات أيها السادة

إن هذا المنتدى يهدف إلى إعطاء دفع جديد للقطاع الفلاحي الذي يعرف حركية كبرى ولنؤكد من خلاله على الأولوية التي يحظى بها ضمن برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي جعل من الفلاحة خيارا إستراتيجيا لهما من آثار إيجابية على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

كما يرمي هذا اللقاء الهام، الذي يجمع مختلف الفاعلين لاسيما المستثمرين والباحثين والخبراء، إلى تبادل الآراء حول القضايا ذات الصلة بالتحديات التي يواجهها قطاع الفلاحة من أجل وضع معالم جديدة لنموذج فلاحي عصري ومتطور يكرس التنمية المستدامة والمتوازنة لمناطق الوطن، وهذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي في بلادنا.

وجدير بالتنويه أن الفلاحة في بلادنا، تساهم في الناتج الوطني بنسبة تفوق 12,4% وبقيمة إنتاج عادت 25 مليار دولار عام 2020، مقابل 23 مليار دولار في سنة 2019؛ وتلكم قفزة نوعية بالرغم من الظروف الصعبة التي عرفت بها بلادنا بسبب تأثيرات الأزمة الصحية.

كما تعتبر من القطاعات الموفرة لمناصب الشغل، إذ تشغل أكثر من مليونين ونصف من اليد العاملة المباشرة.

أيتها السيدات أيها السادة

إن هذا اللقاء هو فرصة أخرى تتاح لنا لنؤكد بأن بناء النموذج الإقتصادي الجديد القائم على تنويع النمو وإقتصاد المعرفة كما أرادها السيد رئيس الجمهورية، قد استوجب على الحكومة وضع مخطط لتحديث الزراعة وتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية منها ترشيد النفقات العمومية والتقليص من فاتورة الإستيراد التي غالبا ما فاقت 10 مليار دولار بالنسبة للمواد الغذائية فقط.

وفي إطار هذا المسعى، كان السيد رئيس الجمهورية قد أصدر جملة من التعليمات والتوجيهات إلى الحكومة للإسراع في تنفيذ كافة البرامج المسطرة بهدف إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي واستغلال القدرات الوطنية على درب تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتبر عاملا من عوامل قوة الدولة وشرطا أساسيا لسيادتها، وذلك من خلال :

- إنشاء ديوان يُعنى بتنمية الزراعات الصناعية في الجنوب والمناطق الصحراوية؛
- الإسراع في ربط الفضاءات الفلاحية ومشاريع الاستثمار ذات الصلة بالفلاحة، بالطاقة الكهربائية والموارد المائية؛
- ضرورة الإطلاق الفعلي للزراعات السكرية والزيتية والذرة، لتخفيف أعباء الاستيراد والنفقات التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية؛
- توسيع المساحات المسقية، مع الاعتماد على تقنيات ووسائل السقي الفلاحي العصرية لرفع الإنتاج الوطني من الحبوب والحد تدريجيا من استيرادها؛
- وضع سياسة وطنية للتخزين، من أجل معالجة إختلالات التسويق وضمان حماية منتوجات الفلاحين؛
- تقييم وضعية العقار الفلاحي في كل الولايات، والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية وحمايتها وإستغلالها الأمثل .
- إحداث قطيعة مع الأساليب القديمة بانتهاج طرق تسيير مبنية على تسهيل الإجراءات والعصرنة ومحاربة كل أشكال البيروقراطية .

أيتها السيدات أيها السادة

لقد لاحظنا جميعا، كيف ساهم قطاع الفلاحة في التصدي لهذا الوباء من خلال توفيره للمنتجات الفلاحية الأساسية من خضروفواكه طازجة ولحوم، حيث كان فلاحونا في مستوى التحدي بضمانهم تموين الأسواق عبر كل الوطن وبالكميات الكافية، فلهم منا تحية تقدير وعرفان .

فبالرغم من هذه الظروف الإستثنائية، إستطعنا بمساهمة كافة الفاعلين في القطاع الفلاحي، تحقيق جملة من الإنجازات والمكتسبات ومنها:

- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي ، عن طريق:
 - ◀ إصدار المرسوم المتضمن تنظيم إنشاء التعاونيات الفلاحية؛
 - ◀ إستكمال إعداد القوانين المؤطرة للثروة الغابية وحماية الأراضي الفلاحية؛ وهنا أؤكد على ضرورة القيام في أقرب الآجال باستكمال قانون التوجيه الفلاحي الذي سيشكل المرجع الأساسي لهذا القطاع الحيوي .
- انشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، حيث تسعى الدولة إلى إنتاج **50%** من الاحتياجات الوطنية من الزيوت الغذائية، (الصوجا الكورزا وزيت الأرغان والبنجر والذرة)، وغيرها من مدخلات الصناعة التحويلية .
- تخفيض محسوس لاستيراد بذور البطاطس مقارنة بالسنة الماضية، من **92** ألف طن إلى **21** ألف طن مما سمح بتشجيع البذور المنتجة محليا وتعميم استعمالها في **80%** من المساحة المزروعة؛
- توسيع المساحات الفلاحية المسقية بأكثر من **20** ألف هكتار عبر **33** ولاية؛ ووضع إجراءات قانونية تسهل منح رخص حفر الآبار والقضاء على البيروقراطية في مجال الحصول على الماء؛
- دعم هياكل التبريد بإنجاز **13** مشروع بقدرة تبريد **158** ألف متر مكعب موزعة عبر عدة مناطق من القطر الوطني من أجل تسيير أفضل لفائض الإنتاج؛
- تقديم تسهيلات من خلال انشاء شبك موحد على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة؛
- مواصلة عمليات معالجة وتطهير العقار الفلاحي من أجل القضاء على المضاربة في هذا المجال، وترشيد إستغلاله من طرف المستثمرين الحقيقيين؛

- إطلاق عملية كهربية المستثمرات الفلاحية، مع العلم أن 62 ألف مستثمرة قد تم إحصاؤها إلى غاية الآن، منها 28 ألف في جنوب البلاد؛
- تنمية الثروة الغابية بغرس قرابة 11 مليون شجرة في إطار المخطط الوطني للتشجير؛
- تعزيز البحث والإبتكار في تسيير الموارد وتطوير شعبة النخيل وتحسين وتنمية المنتجات الحيوانية وتطوير البذور والمشاتل والتكنولوجيا الحيوية.

أيتها السيدات أيها السادة

إن الدولة يحدوها عزم راسخ على مواصلة العمل على تطوير الفلاحة وعصرنتها عبر مقاربة تنموية واقعية، أساسها النجاحة في التسيير وعمادها الإبتكار عن طريق مراكز البحث والمؤسسات الناشئة والصغيرة وتوفير المناخ الملائم لعمل جميع الفاعلين في قطاع الفلاحة من فلاحين وموالين ومستثمرين حقيقيين وباحثين في مخابر فلاحية علمية عصرية متطورة.

كما سنتتبع الدولة مقاربة تنموية في كافة ربوع الوطن من خلال:

- مواصلة تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجيته وترشيد استخدام الأراضي الزراعية؛ وترقية التنمية الريفية في المناطق الجبلية وفي المناطق السهلية والصحراوية والحفاظ على الثروة الغابية؛
 - إحياء مناطق الهضاب العليا عن طريق تطوير زراعة الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف (كأشجار اللوز والفسق)؛
 - تطوير المنتجات الأساسية وتحقيق الإكتفاء الذاتي بصفة تدريجية في بعض المنتجات المستوردة لتدارك عجز الميزان التجاري والحفاظ على احتياطياتنا من العملة الصعبة؛
- فضلا عن ذلك، سنواصل العمل على:
- تشجيع المستثمرين في الصناعات التحويلية عن طريق منح تحفيزات هامة منها ما يتعلق بالتمويل الذي قد يصل إلى 90 بالمائة من كلفة الإستثمار؛
 - تشجيع الفلاحين على تحسين جودة الإنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية من خلال تطوير الصناعات الغذائية الزراعية، من أجل رفع نسبة الصادرات من هذه المواد مع تطوير السلاسل اللوجستية؛
 - تبني منهجية تحديث وعصرنة المستثمرات لإرساء مسارات التنمية المستدامة للقطاع والسعي دوما إلى دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية الفلاحية والريفية؛



- تحفيز المستثمرين عن طريق تقديم تسهيلات لإقتناء الآليات والماكنات الفلاحية والمصانع التحويلية المجددة؛
- إشراك الباحثين والمهندسين في مراكز البحوث والتنمية في تطوير وعصرنة الإنتاج الفلاحي وتنويعه وزيادة الإنتاجية الفلاحية وفقا للمعايير الدولية؛
- توفير بيئة ملائمة ومواتية من خلال تعزيز وتكييف نظام الضبط الاقتصادي الفلاحي وترسيخ دور التنظيمات المهنية، وتفعيل التعاونيات الفلاحية وتنظيم دورها.

أيتها السيدات أيها السادة

في الختام، ينبغي التأكيد على أن الفلاحة تحتاج اليوم إلى استثمار قوي لكي تستطيع أن تساهم كركيزة أساسية في الإنعاش الاقتصادي الوطني المنشود؛ ذلك أن نهضة البلاد الشاملة تتوقف أساسا على النهوض بهذا القطاع، بصفته المحرك الرئيسي للنمو والمدعم لصناعة غذائية ناجعة، تسترجع الجزائر من خلالها مكانتها ودورها بين الأمم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعليه أجدد دعوتي إلى كافة المهنيين والمستثمرين وحاملي المشاريع وكافة المتعاملين والشركاء، للإنخراط في هذا المشروع التنموي الهام الذي سيساهم حتما في بناء صرح الجزائر الجديدة الذي نتطلع إليها.

وإذ أشكركم على كرم الإصغاء، أتمنى لكم ولأشغال هذا المنتدى كل النجاح وتمام التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

